



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة  
كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم اللغة العربية.

المستوى: ماستر-1- تخصص: لسانيات عامة.

مادة: الإعجاز اللغوي.

الدكتور: اليزيد بلعمش.

### المحاضرة: السادسة.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه  
أجمعين، وبعد:

فهذه المحاضرة السادسة من محاضرات المتعلقة بمادة الإعجاز اللغوي في القرآن  
الكريم، ولا زال الحديث متواصلا عن مظاهر من الإعجاز المتعلقة بالجانب الصوتي،  
وكنا قد تحدثنا في الحصة الماضية عن الجوانب البيانية والإعجازية المتعلقة بالمد ثم  
بالإدغام، وهذا أوان الحديث عن :

3- **الحذف**: من الظواهر الصوتية الحاصلة في الكلام ظاهرة (الحذف): وهي إسقاط  
الشيء مع بقاء ما يدل عليه، ويكون في مستويات اللغة عامة، سواء الصوتية أو الإفرادية أو  
التركيبية، بمعنى أنه يمكن أن يكون المحذوف صوتا، وقد يكون كلمة، وقد يكون جملة،  
والذي يهمنا هنا هو الحذف في الأصوات.

والحذف كظاهرة صوتية تحدث عنها علماء اللغة من بداية التفكير اللغوي، غير أنهم لم  
يعطوا لها تعريفا محكما، ولم يميزوا بين أنواع الحذف التي أشرنا إليها من حذف صوتي أو  
حذف تركيبية، وإن كان في المستوى التركيبي تحدثوا عن الحذف التركيبي أثناء حديثهم  
عن النحو والبلاغة كما نجد ذلك في كتاب دلائل الإعجاز، أما بالنسبة للحذف الصوتي

فقد تحدثوا عنه أثناء حديثهم عن أبنية الكلم؛ أي أثناء حديثهم عن المستوى الصرفي، مما يدل على التداخل الكبير بين المباحث الصوتية والصرفية في التراث اللغوي العربي.

والحذف من الظواهر الصوتية العامة التي تكون في الصوامت والصوائت<sup>(1)</sup>:

- فحذف الصوامت: ما وقع من حذف للصوامت في العربية إنما كان في صوامت مخصوصة دون غيرها، كالحذف الذي يكون في صيغة (استفعل) كما في الفعل (استطاع)، فبعد الحذف يصير (اسطاع) فقد حذف حرف التاء، وكالحذف الذي (تفعل) و(تفاعل)، إذا كان مضارعا مبدوءا بالتاء، وذلك نحو: (تتقدّم، تتحكّم / تتقدم، تتسارع) فتحذف منهما التاء فيصيران معا: (تقدّم، تحكّم / تتقدّم، تسارع).

- وأما الحذف الصوائت فهو كثير مقارنة له بحذف الصوامت، وكثيرا ما يكون هذا الحذف إعلالا، وهذا كحذف الفاء من المثال الواوي في المضارع والمصدر إن كان على وزن (يفعل)، مثل: (يعد، يصل يضع ...)، وكحذف عين الفعل في الأجوف في حالات متعددة منها: الماضي إذا اتصل به ضمير رفع، مثل: (قلت، وبعث، وصرت ...).

والغاية عموما من هذا الحذف في عمومها دائرة بين غرضين هما(2):

أ- التخفيف: وذلك حين يستثقل اجتماع صامتين معا، فإنه يلجأ إلى تخفيفهما بحذف واحدا منهما، كما حصل مثلا في تعليلهم لحذف التاء في قولهم مثلا: (تقدّم، وأصلها: تتقدم) بالتخفيف، وكقولهم في تعليل الياء من: سيّد، ميّت، هيّن. .... وغير ذلك بالنسبة

---

(1) ينظر مثلا: عبد اللطيف محمد الخطيب، المستقصى في علم الصرف، مكتبة دار العروبة-الكويت، ط1، 1424هـ (ص1190 وما بعدها)، محمد أمين الروابدة، الحذف الصوتي في اللغة العربية (رسالة دكتوراه)، إشراف: محمود حسني مغالسة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة الدراسية: 1995 (ينظر: في مواضع متعددة منها، فقد أشار إلى مواضع الحذف الصوتي مبينا نوع المحذوف والعلة، وهي رسالة جيدة في بابها).

(2) ينظر مثلا: محمد أمين الروابدة، الحذف الصوتي في اللغة العربية (رسالة دكتوراه)، إشراف: محمود حسني مغالسة، (ينظر: في مواضع متعددة منها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك)، ينظر أيضا: منير شطناوي، الاقتصاد اللغوي في السياقات الصوتية العربية (رسالة دكتوراه)، إشراف: سمير شريف استيتية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، السنة: 2003 (ص123، 124).

للسواكن، كذلك الأمر بالنسبة للصوائت فإن معظم مسائل الحذف في الإعلال إنما كانت بسبب التخفيف، ولتجنب الثقل.

ب- أما العلة الأخرى التي لأجلها يكون الحذف الصوتي؛ فهي: كثرة الاستعمال، وهذا كحذف النون من (يكون) في الجزم، فليس لها علة ذكرها النحاة إلا كثرة الاستعمال تبيح هذا الحذف.

هذا بالنسبة إلى صورة عامة عن الحذف في الدرس اللغوي عموماً، أما بالنسبة إلى القرآن الكريم فجاء فيه كثير من ظواهر الحذف في الكلمة، مما يعني إسقاط حرف من حروفها؛ صوت من أصواتها، وتنوعت مواضع الحذف الصوتي في الكلمات القرآنية فقد يكون في أولها، مثل: (تنزل-تنزل)، (توفاهم-توفاهم) ... ، وقد يكون في وسطها، مثل: (تستطع-تسطع) ، (استطاعوا-اسطاعوا) ، وقد يكون في آخرها، مثل: (نبغي-نبغ)، (ياعبادي-ياعباد)... وتلاحظ أنها جاءت في القرآن على شكل متقابلات، وإليك بيان بعض اللطاف المتعلقة بها:

أ- في أول الكلمة (تنزل-تنزل): فقد جاء (تنزل) في موضع واحد من القرآن الكريم وهو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ فصلت: ٣٠، ووردت (تنزل) في موضعين، الأول في قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنبئُكُمْ عَلَىٰ مَن نَّزَّلُ الشَّيْطَانَ ﴿٣٣﴾ نَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢، والثانية في قوله تعالى: ﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ القدر: ٤.

نعلم أولاً أن (تنزل) زائد في البناء (بناء) على (تنزل)، وغالباً ما تكون الزيادة في المبنى زيادة في المعنى. من هنا كانت الزيادة صيغة (تنزل) توحى بكثرة التنزل واستمراره وتواصله والتدرج فيه، فهي تنزل عليهم في موتهم وفي قبورهم وعند بعثهم، أما (تنزل) فجاءت مدغمة لتناسب التنزل الذي فيه الخفاء السرعة الذي في تنزل الشياطين في آية

الشعراء، ولتناسب قصر المدة أو التنزل الخاص الحاصل من الملائكة في سورة القدر، فإنه نزول بمقدار ليلة فقط، فالخفة والسرعة فيه ظاهرة.

ب- في وسط الكلمة (تسطع-تسطع): وقد ورد الفعلان متتابعين في سورة الكهف، الأول في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ الكهف: ٧٨، والثاني في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ الكهف: ٨٢.

قال أحد المفسرين: "وأثبت تاء الاستفعال هنا وفيما قبله إعلماً بأنه ما نفى إلا القدرة البليغة على الصبر، إشارة إلى صعوبة ما حمل موسى من ذلك، لا مطلق القدرة على الصبر ... وحذف تاء الاستطاعة هنا لصيرورة ذلك - بعد كشف الغطاء - في حيز ما يحمل فكان منكره غير صابر أصلاً كما لو كان عنده مكشوفاً من أول الأمر".

ولهذا ذهب صالح الخالدي إلى إثبات التاء في الأولى لتناسب ثقل الهم النفسي عند موسى عليه مع ثقل البناء في حروف الفعل، وحذفها في الفعل الثاني لتناسب تخفيف حروفه مع التخفيف الذي حصل لموسى عليه السلام بعد معرفة لحقيقة ما حصل أمامه. وهذا فيه لطافة دقيقة في التوجيه، فإن الأمر يثقل حقيقة فإذا علم سببه زال ثقله فعلاً.

وذهب فاضل صالح السامرائي إلى أن إثبات التاء في الأولى لتناسبها مع مقام الشرح والإيضاح والتبيين، أما في الموضع الثاني فجاء الحذف لتناسبه مع مقام المفارقة، لأنه لم يتكلم بعده بكلمة وفارقه.

وكل هذه الاحتمالات التوجيهية واردة.

ج- في آخر الكلمة (نبغى-نبغ): قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا فَتَحُوا مَتْعَهُمْ وَجَدُوا بِضَعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ۗ قَالُوا يَا بَنِي آدَمَ مَا لَنَا مَبِغِي هَذِهِ بِضَعْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفُظُ أَخَانَا وَنَزِدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلُ يَسِيرٍ ۗ ﴾ يوسف: ٦٥، وقال تعالى: ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ فَاذْهَبْ عَنْهَا إِنَّهَا قَصَصًا ﴾ الكهف: ٦٤، فتلاحظ أن

الفعل واحد إلا أن الياء أثبتت في أول، وحذف من الثاني لم يكن هناك جازم يحذفها.

قد ذهب فاضل السامرائي إلى أن ما ذكر في سورة يوسف هو ذكر الفعل كاملاً، ولم يحذف منه شيء إشارة إلى بغية تمام الحدث، خاصة وأن موقف موقف إقناع وإلحاح، أما في سورة الكهف، فقال تعالى قبلها: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنَسِينِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴾ الكهف: ٦٣، فقد ذكر قبلها نسيان الحوت، ليس هو ما يبغيه موسى عليه السلام على الحقيقة، إنما كان يبغى ملاقات الخضر، فحذف من الفعل إشارة إلى عدم إرادة تمام هذا الحدث، أو إلى أننا نريد من هذا الحدث غيره.

وعلى هذا في موضع آخر بأن إثباتها في يوسف مراعاة للسياق، فهو سياق دعوة إلى النظر والتأمل والتفكير فيما يطلبون من أبيهم، وهذا من سياقات الإطناب، ولهذا جيء بالفعل على صورته التامة، أما في سورة الكهف فالسياق فيها جاء في قصة موسى عليه السلام وهو يصور لنا سرعة ارتداده ورجوعه، حتى كأن الزمن تقاصر عن الاتيان بالمحذوف.

\* (تسألني - تسألن): قال تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْتَأْذِنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ أَحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ الكهف: ٧٠، وقال في سورة هود: ﴿ قَالَ يَبْنَوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْتَأْذِنُ بَلِ لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ وَإِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ هود: ٤٦، فحذفت الياء من الفعل.

وأرجع فاضل السامرائي سبب الذكر والحذف إلى أمور، منها:

1- أن السياق في الكهف سياق إطالة وتفصيل، لأن موسى سأل عدة أسئلة، أما في هود فالسؤال فيها واحدا فقط.

2- النهي في الكهف مؤقت بزمن، أما في هود فالنهي فيها أشد وقاطع، فالحذف فيه إشارة إلى النهي عن أصل الحدث، وأنه لا ينبغي أن يكون أصلاً.

هذا ما تعلق بالحذف، وبعض نكاته الإعجاز، وسيأتي معنا في المحاضرة الآتية الحديث

عن الإبدال:

## المحاضرة: السابعة.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وهذه المحاضرة السابعة، ويأتي الحديث فيها عن:

4- الإبدال: وهو عند اللغويين: "إِقَامَةُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ مَعَ الْإِبْقَاءِ عَلَى سَائِرِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ"، أما عند الصوتيين فهو: إحلال صوت مكان صوت آخر في الصيغة الإفرادية للكلمة لعلاقة بينهما في المخرج أو الصفة"، فهو يشبه الإعلال غير أن الإعلال خاص بحروف العلة (ويسمى بالإبدال الصرفي) والإبدال عام فيها وفي الحروف الصحيحة. والأسباب التي تؤدي إليه أهمها أربعة: التماثل، والتجانس، والتقارب، التباعد. وذلك مثل: اضطجع (فأصلها: اضطجع)، (اصطفى: أصلها اصطفى)، (اطرد: أصلها اطرد)، (ادعى: أصلها ادعى)....

ولهذا كانت الغاية الصوتية منه تقريب صوت من صوت اقتصادا في الجهد العضلي، فكان أداة من أدوات الانسجام الصوتي.

وفي القرآن الكريم وردت متقابلات مرة تأتي مبدلة مدغمة ومرة أخرى تأتي غير مبدلة، فجاءت مبدلة مدغمة مثل: (يتذكرون - يذكرون) ، (المتصدقين- والمصدقين)، (يهتدي- يهتدي)، ..... ورودت متقابلات أخرى غير مبدلة ومرة مبدلة، مثل: (مكة- بكة) ، (يبسط- يبسط)، ونشير هنا إلى بعض الدلالات البلاغية، الكاشفة عن بعض الوجوه الإعجازية:

أ- (يتضرعون - يضرعون): قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ﴾ الأنعام: ٤٢، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ﴾ الأعراف: ٩٤، فكلمة (يتضرعون) جاءت على وجهين.

والملاحظة الأولى: التي يمكن أن نلاحظها أن (يتضرعون) على وزن (يتفعلون) فهي أطول من (يفعل) فهي مكونة من خمسة مقاطع في مقابل (يفعل) فهي من أربعة مقاطع، ولهذا فهي مناسبة للدلالة على تدرج الحدث؛ أي حدوثه شيئاً فشيئاً.  
أما (يضرعون) فهي على وزن (يفعل) ففيه تضعيفان، في مقابل (يتضرع)، ولهذا فهو مناسب للدلالة على ما فيه تكلف وبذل جهد كـ(تصبر، تحمّل، ...).

والملاحظة الثانية: عند تأمل سياق الآيتين يتبين لنا: أن آية الأنعام جاء فيها ( أرسلنا إلى أمم) وفي الأعراف قال ( أرسلنا في قرية) ، والأمم أكثر من القرية، مما يعني أن آية الأنعام فيها: تناول الإرسال على مدار التاريخ، فلما طال الحدث جيء بما هو أطول بناء، ولما كان الإرسال في القرية جاء بها ما هو أقصر بناء.

ومن ناحية أخرى أن (الإرسال إلى...) لا يقتضي المكث، ترسل إلى فلان فبلغ ويعود ، أما (الارسال في ...) فيقتضي ذلك، بما يعني أن النبي عليه السلام بقي فيهم يدعوهم، ويبلغهم، وهذا يدعو إلى زيادة (تضرعهم) والمبالغة فيه، فجاء بالصيغة التي تدل على المبالغة في الحدث والإكثار منه (لعلمهم يضرعون). فجاءت كل كلمة مناسبة لسياقها وفي مكانها اللائق بها.

ب- (مكة - بكة): قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ آل عمران: ٩٦، وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ﴾ الفتح: ٢٤. ففي موضع جاءت بكة وفي آخر جاءت بكة

( بكة ) من البك وهو الازدحام، والازدحام إنما يكون في الحج، ولهذا لما كان السياق سياق حج جاء بهذا الاسم، أما في (الفتح) فليس السياق كذلك، ولهذا جاء بالاسم المشهور، لأن القصد منه بيان الموضع وهو بهذه الصياغة (مكة) أشهر.

ج- (يسط - يبسط): قال تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قرضًا حسنًا فيضلعه له، وأضعافاً كثيرةً وَاللَّهُ يَقِضُ وَيَبْطِئُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ البقرة: ٢٤٥، فجاء الفعل بالصاد وفي سائر المواضع جاء

بالسين، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا مَتَعٌ﴾  
 ﴿الرعد: ٢٦﴾، وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾  
 الإسراء: ٣٠، وغيرها من الآيات وكلها جاءت متعلقة بالرزق، أما ما في آية البقرة فقط جاء  
 مطلقاً، غير مقيد بشيء، ولهذا نجد الزركشي يقول: "فَصُلُّ: فِي حُرُوفٍ مُتَقَارِبَةٍ تَخْتَلِفُ  
 فِي اللَّفْظِ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، مِثْلُ: (وزاده بسطة في العلم والجسم)، وقوله تعالى: (وزادكم  
 في الخلق بصطة)، (يسط الرزق لمن يشاء)، (والله يقبض ويبسط)، فَبِالسَّيْنِ السَّعَةُ  
 الْجُزْئِيَّةُ وَكَذَلِكَ عَلَّةُ التَّقْيِيدِ وَبِالصَّادِ السَّعَةُ الْكُلِّيَّةُ بِدَلِيلِ عُلُوِّ مَعْنَى الإِطْلَاقِ وَعُلُوِّ الصَّادِ  
 مَعَ الْجَهَارَةِ وَالْإِطْبَاقِ، وَكَذَلِكَ: {فَأَتُوا بِسُورَةٍ} {فِي أَي صُورَةٍ}، {فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ}  
 {وَنَفَخَ فِي الصُّورِ} فَبِالسَّيْنِ مَا يَحْضُرُ الشَّيْءَ خَارِجًا عَنْهُ وَبِالصَّادِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ:  
 {يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ} {وَكَانُوا يَصْرُونَ} فَبِالسَّيْنِ مِنَ السَّرِّ وَبِالصَّادِ مِنَ التَّمَادِي. وَكَذَلِكَ:  
 {يَسْحَبُونَ فِي النَّارِ} و {مَنَا يَصْحَبُونَ} فَبِالسَّيْنِ مِنَ الْجَرِّ وَبِالصَّادِ مِنَ الصُّحْبَةِ. وَكَذَلِكَ:  
 {نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ} {وَكَم قَصَمْنَا} بِالسَّيْنِ تَفْرِيقُ الأَرْزَاقِ وَالأِنْعَامِ وَبِالصَّادِ تَفْرِيقُ  
 الإِهْلَاقِ وَالأَعْدَامِ".

والخلاصة: "أن البسط في البقرة عام لا يخص شيئاً دون شيء، ولا شك أن البسط المطلق  
 أقوى من المقيد، فهو يحتمل البسط في الرزق والأنفس وفي الملك وغيرها، فجاء الأقوى  
 بالصاد وفي المقيد بالسين". الأقوى في نظرنا أما بالنسبة لقوة الله سبحانه فالأمور كلها  
 سواء، الصعب فيها كاليسير، فلا شيء مهما كان يصعب عليه سبحانه أو يفوته.

أهم المراجع في الإعجاز الصوتي:

- غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد.
- محمد شملول، إعجاز رسم القرآن الكريم وأحكام التلاوة.
- خالد قاسم بني دومي، دلالات الظاهرة الصوتية في القرآن الكريم.
- أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي.
- البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور.
- فاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني.



تم الحديث عن الجانب الصوتي بعض اللمحات الإعجازية المتعلقة به، ويأتي الحديث عن بعض الجوانب الإعجازية المتعلقة بالمستوى الثاني من مستويات اللغة، وهو:

2- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: من فنون العربية الأساسية والمهمة فن الصرف: وهو ذلك العلم الذي يُعنى بدراسة أبنية الكلم أو أوزانها أو صيغها أو هيئاتها، من جهة ما يعرض لها من تغيير لغرض معنوي أو لفظي.

فالتغيير لغرض لفظي: هو ما يكون فيها من زيادة أو حذف أو إدغام أو ... غيره، وعرف أيضا: باسم التصريف. وهي ظواهر في صيغة الكلمة، غالبها يأتي من عوامل صوتية تتحكم في بناء الكلمة، وقد رأينا بعضها فيما تقدم.

أمّا التغيير لغرض معنوي: فهو تحوير في صيغة الكلمة ووزنها لتغيير دلالتها من معنى إلى معنى آخر، وهذا الذي يحصل بالاشتقاق، كتحويل الاسم إلى الفعل أو إلى المثنى أو الجمع، أو كالاتيان بأنواع المشتقات الأخرى: من مصادر، أو صفات أو غيرها لدلالة على معنى مقصود.

والذي يعنينا هنا ما تعلق بالجانب الثاني؛ وهو التغيير في صيغة الكلمة لأغراض معنوية.

أ- الإعجاز الصرفي في الصيغ الصرفية: نعني بالصيغة الصرفية: "هي القالب الذي يصاغ على منواله وقياسه الجذر اللغوي"، وهذا التعريف للصيغة يكشف لنا أنها مكونة من أمرين، هما:

1- الكلمة: وهي الحروف التي صبت في ذلك القالب فأخرجت لنا هيئة جديدة في الترتيب، أي: أن الصيغة دالة على أصل اشتقاقي جاءت منه هذه الكلمة، ولا شك أن لهذا الأصل الاشتقاقي دلالة الذي يدل عليها، وهذه الدلالة هي **دلالة لفظية**.

2- القالب: هي المثال المجرد التي بنيت ورتبت على وفقه الحروف، وهو صالح لأن يبنى عليه عدد كثير من الكلمات، وهذه القوالب في اللغة العربية بينها فوارق معنوية، لهذا صار لكل صيغة في العربية دلالتها التي تختص بها عن غيرها من الصيغ الأخرى، فدلالة

اسم الفاعل، غير دلالة اسم المفعول، بل ودلالة الاسم غير دلالة الفعل... وهكذا. وهذه الدلالة هي دلالة صيغة.

3- فإذا أضيف إلى هذا الأمر تفاعل هذا الجذر وهذه الصيغة مع السياق الذي وردت فيه فإنه ينتج عن ذلك معنى آخر وظيفي تؤديه هذه الصيغة، هي الدلالة الوظيفية للكلمة. وقد أشار ابن جني إلى هذه الدلائل الثلاثة بقوله: "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعى مؤثّر إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهنّ الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية... ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه".

وكما رأينا - في العنصر السابق - الوجه المُحْكَم لأصوات القرآن، فإن استخدام المفردة في القرآن الكريم قد جاء بإحكام قوي، يدل على إعجاز هذا الكتاب، بأن كانت مناسبة للمقام من هذه الجهات الثلاثة، وسنعرض لبعض الأمثلة المتعلقة بإعجاز القرآن من جهة الاختيار في الصيغة أولاً ثم من جهة العدول فيها:

أ- الإعجاز الصرفي في الصيغة: وننظر هنا في توظيف القرآن الكريم لتنوعات المختلفة للصيغة الواحدة وعلاقة ذلك بالمعنى:

1- (الحياة-الحيوان): قال تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ العنكبوت: ٦٤، فقد وصف الأولى بالحياة وهو مصدر (حيي) وهي نقيض الموت. أما الآخرة فقد عبّر عنها بـ(حيوان)، وهي على وزن (فعلان)، الدال في الغالب على كثرة الحركة والاضطراب، يقول الزمخشري: "وفي بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة، وهي ما في بناء (فعلان) من معنى الحركة والاضطراب، كالنزوان (اهتزاز البدن وارتفاعه) والنغصان (الازدحام) واللهبان (اتقاد النار)، وما أشبه ذلك. والحياة: حركة، كما أن الموت سكون، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة،

مبالغة في معنى الحياة، ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضوع المقتضى للمبالغة".  
فجاء بهذا الوزن لبيان أن الحياة الآخرة هي الحياة الكاملة، التي لا يعقبها أي كدر بخلاف  
الحياة الدنيا فكل لذاتها منغصة.

## المحاضرة: الثامنة .

2 - (النَّعْمَة - النَّعْمَة): وردت لفظة (النَّعْمَة) في القرآن كثيرا، ما يقرب من سبع وأربعين  
مرة، كما في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ وَمَنْ يَبْدُلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ  
اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ البقرة: ٢١١، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَنَفُورٌ  
رَحِيمٌ﴾ النحل: ١٨، أما (النَّعْمَة) فلم ترد إلا مرتين، في قوله تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ  
وَمَا لَهُمْ قَلِيلًا ﴿١١﴾﴾ المزمل: ١١، وقال تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٣٥﴾ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٣٦﴾ وَنَعْمَةٌ  
كَانُوا فِيهَا فَكِهِينَ ﴿٣٧﴾﴾ الدخان: ٢٥ - ٢٧، فإذا كانت بالكسر في الآيات السابقة أريد بها اسم ما  
يتنعم به، فما دلالة وسرُّ مجيئها (النَّعْمَة) بالفتح؟! ذهب عبد الحميد الهنداوي إلى أن:  
(نَعْمَة) ففي هاتين الآيتين جاء فيها اسم المرة متكئا على قول الرازي: والأكثر في  
الاستعمال القرآني أن تأتي (النَّعْمَة) التي هي اسم لما ينعم به الله على عباده، وعلّة مجيئها  
هنا اسم مرة: (النَّعْمَة) أنه سبحانه أراد التبرأ من التزديد عليهم، وأنه يستقل نعمه على عباده،  
فضلا على أن يتزدد، فكأن قائلا يقول: (وَنَعْمَةٌ كَانُوا فِيهَا ) ، فيقول السامع: بل كانوا في نعم  
كثيرة، فيكون من باب تقرير المخاطب بالحجة وإلزامه بها بطريق مباشر... فضلا عما في  
الإفراد بصيغة المرة من الدلالة على كونها نعمة محتقرة عند الله، لا وزن لها.

هذا الذي ذهب إليه وإن كان من جهة المعنى دقيقا، إلا أن الأولى منه ما تسلم له الدلالة  
اللغوية، فقد جاء في القواميس أن "النَّعْمَة، بِكَسْرِ النُّون: مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ مِنْ مَالٍ أَوْ  
رِزْقٍ. وَالنَّعْمَة: مَا يَنْتَعَمُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ مَأْكَلٍ أَوْ مَشْرَبٍ أَوْ مَلْبَسٍ"، كما قال ذلك صاحب  
الجمهرة، وقال ابن فارس: "النَّعْمَةُ: مَا يُنْعَمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عَبْدِهِ بِهِ مِنْ مَالٍ وَعَيْشٍ.

يُقَالُ: لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ نِعْمَةٌ. وَالتَّعْمَةُ: الْمِنَّةُ، وَكَذَا النَّعْمَاءُ. وَالتَّعْمَةُ: التَّنْعُمُ وَطَيْبُ الْعَيْشِ".  
واستدل بأية الدخان، وهي قوله تعالى: (وَنِعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَكَاهِينَ).

فيظهر لنا من التعريف اللغوي أَنَّ: التَّعْمَةَ: هي اسم لما يتنعم به، التَّعْمَةُ: المراد بها المصدر: وهو نفس التنعم، فالإتيان بهذا المصدر في الآيتين، قُصِدَ به -والله أعلم- حقيقة التَّنْعَمِ، أي أنهم كانوا في نِعَمٍ متنعمون بها، أي أن هؤلاء كانوا من أهل التنعم والترفع، ولم يغن عنهم ذلك شيئاً.

وهذا ما يتوافق مع أمثلة أخرى في القرآن الكريم كـ(السَّلام، والسَّلْم) فقد جاء بالكسر والفتح، بالكسر كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ البقرة: ٢٠٨، وواضح أن المراد به هنا الاسم، لأنه دال على مجموعة الشرائع التي أمر الله بالتزامها، وهي الإسلام.

وجاء في آيات كثيرة بالفتح، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضْتُمْ عَنْكُمْ فَلَمْ يَقْبَلِكُمْ فَالْقَوْلَ إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ النساء: ٩٠، ومنها أيضا قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآخِلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَاكُمْ أَحْمِلَكُمْ﴾ محمد: ٣٥، ﴿الَّذِينَ تَوْفَّقَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِينَ أَنفُسِهِمْ فَالْقَوْلَ السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ النحل: ٢٨، وهي في هذه الآيات يراد بها الصلح والمهادنة، ولهذا كان هذا البناء دالا على الفعل والحدث أو دالا على الصفة والاتصاف، قال أبو حيان: "فإذا أرادوا الفعل بنوا الفعلَ على فَعَلٍ"، وهو أيضا ما يؤكده قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ النحل: ١٢٧، أي فلا يكن في صدرك غيظٌ ووجَدٌ من مكرهم، أما الضيق: فهو اسم للمكان غير المتسع.

3- (آثم- آثيم): فقد جاء (آثم) في ثلاثة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ البقرة: ٢٨٣، ومنها قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَطِعِ مَنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ الإنسان: ٢٤، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ المائدة: ١٠٦،

ووردت (أثيم) سبع مرات في القرآن الكريم، منها: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ البقرة: ٢٧٦، ومنها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَيْتُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلَ الشَّيَاطِينُ ﴿٣٣﴾ تَنَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٢، ومنها قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيَلِكُلُ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ الجاثية: ٦ - ٧. فإذا بحثنا عن السر في تنوع بين هاتين الصغتين في حدود الآيات المذكورة فقط.

أولاً: نحن نعلم مسبقاً أن آثم على صيغة (فاعل) فهي تدل على الاتصاف بالذنب والإثم، أما الأثيم، فهي صيغة المبالغة على وزن (فعليل)، ذلك إذا زاد ذنب الإنسان ومقارفته للذنب والإثم صار (أثيماً). وعلى هذا جاءت الآية الأولى والثالثة بصيغة (آثم) لأن صاحبها كاتم للشهادة وكاتمها فعل سلبي أو هو كف عن فعل، فمن اتصف به فقد تلوث بالإثم، أما في الآية الأخرى (فلا تطع منهم آثماً) كل من وقع في الإثم، ولو في المرة أو مرتين، ولا يليق أن يكون في مكانها (أثيماً) لأن المقتضى إذا: ولا تطع من يكثر من الإثم، أما من دون ذلك فكأنه يسوغ، وليس كذلك.

أما بالنسبة لباقي الآيات فقد جاءت في كل من قاموا بأفعال الكفر على المداومة، فالأولى في المرابي، والثانية والثالثة في الأفاك ولا يكون إلا أثيماً. وكذلك إذا نظرت في المصادر المتنوعة له، وهي (الإثم-الآثام-التأثيم)، فإنك تجد كل صيغة مناسبة للمكان الواردة فيه.

4- (جَهْرًا-جَهْرَةً-جَهَارًا): ولا يوجد فرق بين هذه الصيغ من الناحية الصرفية -في الظاهر- فهي مصادر، وقد نوع القرآن الكريم في استعمالها.

فقد ورد لفظ المصدر (الجهر) سبع مرات منها، في قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ النساء: ١٤٨، وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُتَكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ الأعراف: ٢٠٥، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ﴾ الأنبياء: ١١٠.... وغيرها من المواضع الأخرى.

ولفظة الـ(جهار) وردت مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ نوح: ٨.

ولفظة (جَهْرَة) وردت ثلاث مرات، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ

جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ نُنظَرُونَ﴾ البقرة: ٥٥، ومثلها في النساء، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ

أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ الأنعام: ٤٧.

وفي حقيقة أن هذه المصادر الثلاثة جاءت من أصل الاشتقاقي واحد، وهو (ج ه ر)،

وهو بحسب ما أشار إليه ابن فارس دال على: "أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِعْلَانُ الشَّيْءِ وَكَشْفُهُ

وَعُلُوُّهُ. يُقَالُ جَهَرْتُ بِالْكَلامِ أَعْلَنْتُ بِهِ"، فتساوت من ناحية الدلالة المعجمية للأصل

الاشتقاقي، فهل تساوت من الناحية القالب الصرفي، ومن ناحية السياق التوظيفي لها؟!

أما من ناحية القالب الصرفي فـ(الجهر) هو مصدر فهو دال على الحدث المجرد من

الفاعل (جَهَرَ)، جاء في جمهرة اللغة "الجهر: ضد السر".

أما بالنسبة لـ(جهارا) فهو مصدر الفعل (جَاهَر)، لأن من المعلوم أن المصدر من هذا

الفعل يكون على وزن: فِعَالًا وَمُفَاعَلَةً ، ولهذا جاء في القاموس المحيط: "والجِهَار

والمجاهرة: المغالبة. ولقيه نهارا جِهَارًا، ويفتح". ويحتمل أن تكون اسم مصدر من الفعل

الثلاثي (جهر) جاء في العين قوله: "جَهَرَ بكلامه وصلاته وقراءته يَجْهَرُ جِهَارًا، وأَجْهَرَ

بقراءته - لغة. وجاهرتهُم بالأمر، أي: عالنتهم". وعلى كلا الاحتمالين يكون في القالب

دلالة ليس في المصدر المجرد، هي المشاركة في الفعل على وجه المغالبة، ولهذا نحن

نقول: جهر فجاهرته جهارا، فزدت على ما فعل من الفعل مغالبة له فيه.

أما (جَهْرَة) فهي مصدر أو اسم مصدر، وفيها الدلالة على المعاينة يقول صاحب اللسان:

"ورأيته جَهْرَة وكلمته جَهْرَة. وفي التنزيل العزيز: ﴿أرنا الله جَهْرَة﴾، أي غير مستتر عنا

بشيء. وقوله عز وجل: ﴿حتى نرى الله جَهْرَة﴾، قال ابن عرفة: أي غير محتجب عنا، وقيل:

أي عيانا يكشف ما بيننا وبينه. يقال: جهرت الشيء إذا كشفته. وجهرته واجتهرته: أي رأيته

بلا حجاب بيني وبينه".

ومن هذا التنوع في المعاني الدلالية للقوالب الصرفية جاء التنوع في الاستعمال الوظيفي، فإذا ما لاحظنا التوظيف السياقي للمصدر (الجههر) فإنه جاء في الأماكن التي تدل على مطلق الجهر، دون تقييده بشيء آخر، سواء من جهة كميته أو مقداره، أو من جهة كلفيته أو هيئته، ولهذا جاء مقابلاً للأجناس الأخرى التي تخالف الجهر، ففي آية النساء مثلاً: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ النساء: ١٤٨، كيفما كان هذا الجهر كمية أو كيفية. وفي آية الأعراف، أمرنا بالذكر خفية دون الجهر به، كذلك في آية الرعد فإنه سبحانه عالم بما نكتم وبما نجهر به كيفما كانا، ... وهكذا.

أما بالنسبة لـ(جهارا) فقد جاء في مكانها الذي يوافق قلبها الصرفي، فقد جاءت في بيان صفة دعوة نوح عليه السلام لقومه، فقال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ﴿٥﴾ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا ﴿٦﴾ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْوَابَهُمْ فِيءًا إِذَا نَبِهْتُهُمْ وَيَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ دَعَاكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ فَقُولُوا آمَنَّا بِهِ وَأَبَيْنَا عَلَى عِبَادَتِهِ فَمَا كُنَّا بِلِقَاءِ رَبِّنَا عُشْرًا مِمَّا نَدْعُوا بِهِ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿٨﴾ نوح: ٥ - ٩، ويقول الزمخشري في معلقا على الآيات: "فإن قلت: ذكر أنه دعاهم ليلاً ونهاراً، ثم دعاهم جهاراً، ثم دعاهم في السرِّ والعلن، فيجب أن تكون ثلاث دعوات مختلفات حتى يصح العطف. قلت: قد فعل عليه الصلاة والسلام كما يفعل الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر: في الابتداء بالأهون والترقي في الأشد فالأشد، فافتتح بالمناصحة في السرِّ، فلما لم يقبلوا ثنى بالمجاهرة، فلما لم تؤثر ثلث بالجمع بين الإسرار والإعلان. ومعنى ثمَّ الدلالة على تباعد الأحوال، لأن الجهار أغلظ من الإسرار، والجمع بين الأمرين، أغلظ من أفراد أحدهما". فجاء جهارا في مكانه المبين لصفته وأنه دال على نوع في المشاركة.

أما بالنسبة لـ(جهره) فقد جاء في الموضوعين دالا على المعاينة، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تُنظَرُونَ﴾ البقرة: ٥٥، وفي النساء في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرًا مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ النساء: ١٥٣، فهي نقيضة للاستتار، بخلاف الجهر الذي هو نقيض السرِّ، وهو ما يفسر مجيئها في

الموضع الثالث، في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ الأنعام: ٤٧، يقول أبو السعود: " {بغته} أي فجأة من غير أن يظهر منه مخايل الإتيان وحيث تضمن هذا معنى الخفية قبل بقوله تعالى {أو جهرة} أي بعد ظهور أماراته وعلائمه".

فجاء هذا التنوع في هذا المصدر مناسب لسياق الذي ورد فيه كل نوع، فالجهر في كل ما كان مضادا للسرّ فهو مطلق، والجهرة فيما كان مضادا للستر مرتببا بالمعينة فهو مغاير للجهر في الهيئة، والجهار هو ما زاد على الجهر المجرد في الكمية.

5- (الشريعة-الشريعة): وقد وردة كل واحدة منها مرة واحدة، الأولى في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ المائدة: ٤٨، والثانية في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ الجنّة: ١٨، قال صاحب العين: "والشريعة والشرائع: ما شرع الله للعباد من أمر الدين، وأمرهم بالتمسك به من الصلاة والصوم والحج وشبهه، وهي الشريعة والجمع: الشريعة. ويقال: هذه شريعة ذلك، أي: مثله". وإذا كان ذلك كذلك فلماذا تنوع استعمال هذا المصدر في القرآن؟

بتأمل في الآيات يتبدى أنّ (الشريعة) جاءت معطوفة على المنهاج: الذي هو الطريق، وهذا يدل على أن الشريعة هي الأمر الموضح للمنهاج، فالشريعة هي العقائد والمبادئ، والمنهاج هي السير على تلك المبادئ والعقائد. أما بالنسبة (للشريعة) فجاء مجردة؛ لم يعطف عليها شيء، مما يدل على أنّ المقصود بها العقائد والمبادئ والأعمال التي يقوم بها المرء، فهي هذه الأمور كلها.

ونلاحظ أيضا إلى أن الثانية منهما كانت في ما أوتيها النبي ﷺ والأولى في جميع الأنبياء فقال بعضهم استنادا لهذا الأمر، إن في هذا دلالة على كمال الشريعة التي أوتيها النبي ﷺ، في



مقابل الشرائع السابقة التي أويتها إخوته من الأنبياء، لأنها لم يتحجج إلى عطفها على كلمة المنهاج، والثانية عطف.

ونكتفي بهذه الأمثلة التي تدل على أن تنوع صيغ القرآن الكريم في الأفعال أوفي المشتقات أوفي المصادر، جاء دالا على وجه من وجوه الإعجاز، كما مرت معك في الأمثلة السابقة.

## المحاضرة: التاسعة.

2- العدول في الصيغ القرآنية: مفهوم العدول والذي يعنيه باختصار شديد: الانحراف على المستوى الشائع (الصفير=العادي) إلى مستوى يعبر به المتكلم عن خصوصية في اختيار اللغة واستخدامها، ويشمل هذا العدول مستويات لغوية متعددة؛ من جانبها الصوتي حتى جانبها الدلالي، غير أن الذي يهمننا هنا هو العدول الذي يكون في الصيغة، وهو أن يكون ظاهر التركيب يتطلب صيغة معينة ، لكن الكلام يأتي بغير تلك الصيغة التي يتطلبها المقام، قد جاء هذا العدول في القرآن بصور متنوعة، من ذلك:

أ - العدول من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل: وهذا النوع كثير جدا في القرآن الكريم، فيه نكات بلاغية لطيفة كلها ترجع إلى أن الأصل في وضع الاسم للدلالة على الثبات وأن الأصل في وضع الفعل للحدث، كلها بحسب السياق الواردة فيه، من ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ط يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللَّهُ فَالِقُ نُوْفُكُونَ﴾ الأنعام: ٩٥ ، فجاء بالفعل ثم جاء بالاسم، فاستعمل الفعل مع الحي، لأن أبرز صفات الحي الحركة والتجدد، واستعمل الاسم مع الميت لأن الميت في حالة همود وسكون وثبات.

أما إن سأل السائل عن قوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ﴾

يَعْتِرِجُ سَكَابِ﴾ آل عمران: ٢٧، من سورة آل عمران، لماذا جاءت بالفعل فيهما جميعا؟

قلنا السياق مختلف، فسياق آل عمران ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلكِ تُؤْتِي الْمُلكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلكَ مِنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذَلِّعُ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٣﴾ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ آل عمران: ٢٦ - ٢٧، دال على التغيير والحدوث والتجدد، فالله تعالى يؤتي وينزع ويعز ويذل... وهي كلها أحداث، وهي حديث عن أفعال الله تعالى، فجاء فيها بالفعل، بينما في سياق الأنعام ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ اللَّحْيِ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللَّهُ فَالِقُ اللَّحْيِ فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ الأنعام: ٩٥ - ٩٦، فالحديث فيها عن صفات الله سبحانه وتعالى الثابتة؛ فهو الفالق والمخرج،...، ولهذا جاء مع كل بما يوافق.

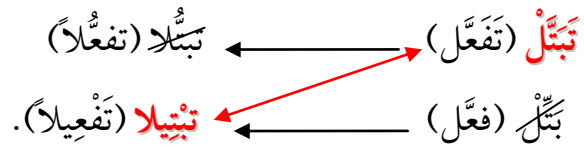
2- ومن الأمثلة أيضا قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مِمَّا عَبَدْتُمْ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ الكافرون: ١ - ٦.

فأنت ترى أن الرسول نفى عبادة الأصنام عن نفسه بالصيغتين: الفعلية والاسمية (لا أعبد ما تعبدون) و (ولا أنا عابد ما عبدتم) وبالفعلين: المضارع والماضي (تعبدون) و (عبدتم). ونفى عن الكافرين العبادة الحقة بصيغة واحدة مرتين هي الصيغة الاسمية: (ولا أنتم عابدون ما أعبد).

ومعنى ذلك أنه نفى عبادة الأصنام عن نفسه في الحالتين الثابتة والمتجددة في جميع الأزمنة وهذا غاية الكمال، فأعلن براءته من معبوداتهم بالصيغتين الفعلية والاسمية: الصيغة الفعلية الدالة على الحدوث والصيغة الاسمية الدالة على الثبات ليعلم براءته منها في كل حالة، ثم إنه استغرق الزمن الماضي والحال والاستقبال باستعماله الفعل الماضي والمضارع. في حين نفاه عنهم بالصيغة الاسمية فقط، فإنهم لما اتصفوا بكفرهم على وجه الثبات نفى عنهم عبادة الله على وجه الثبات أيضاً، أي في الحالة التي هم متصفون بها، وهذا لا يمنع من تغيير هذه الصفة في المستقبل بالتوبة والإنابة.

3- ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ البقرة: ١٤٥، فعدلت الآية الكريمة من الفعل إلى اسم الفاعل (تابع)، يقول أبو السعود: "وإيثارُ الجملة الاسمية للدلالة على دوامِ مضمونها واستمراره"، ومثله أيضا في العدول قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْتَنَا لِنُفِيسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ يوسف: ٧٣، فتحول من الفعل (نفسد) إلى الاسم (سارقين) لبيان عدم انتسابهم إلى هذه الصفة، وعدم صلاحية وصفهم بها، وهم من بيت النبوة، يقول الزمخشري: "وما كُنَّا سَارِقِينَ وما كنا قط نوصف بالسرقة وهي منافية لحالنا".

ب- المخالفة بين صيغة الفعل وصيغة مصدره: وهو أن يرد الفعل في أول الكلام ثم يأتي مصدرا له فيما بعده لكن ليس من صيغته، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل)، فجاء الفعل (تبتَّل) الذي صيغته (تفعَّل) ومصدره (تفعُّلا)، مؤكدا بالمصدر (تبتيلا) على وزن (تفعيلا) وهو للفعل (بتَّل)، وفي هذا الاتيان بصيغة مصدر غير صيغة ذلك الفعل، على النحو التالي:



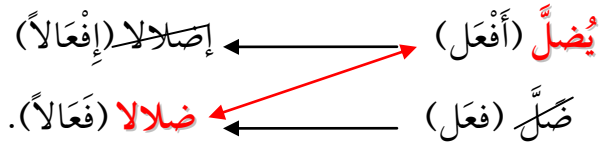
العلة في هذه المخالفة ترجع إلى المعاني التي تنفرد بها كل صيغة في مقابل الصيغة الأخرى. وأبرز معنى لصيغة (تفعَّل) <sup>3</sup> الدلالة على التكلف في الإيقاع الفعل الذي يقتضي التدرج فيه، فأمر عليه الصلاة والسلام ابتداء في أن يتكلف في الانقطاع لعبادة الله، ثم جاء في تأكيده بمصدر (فَعَّل) <sup>4</sup> الذي يدل الإكثار من الفعل، ليأمره على أن يكثُر من التَّبَتَّل

<sup>3</sup> المعاني التي تدل عليها هذه الصيغة ستة؛ وهي: مطاوعة (فَعَّل): كـ تَأَدَّب، التَّكَلَّف كـ تَشَجَّع وتَصَبَّر، الاتخاذ كـ تَوَسَّد، والتجنب كـ تَحَرَّج، ... وغيرها، عند التأمل في هذه المعاني نجد أن أنسبها للسياق: هي الدلالة على التكلف في إيقاع الفعل. ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف (ص 75).

<sup>4</sup> المعاني التي تدل عليها هذه الصيغة سبعة؛ وهي: التكثر: كـ طَوَّف، التعدية كـ فَرَّحْتَهُ، السلب كـ قَشَّر، والتوجه كـ شَرَّق، ... وغيرها، عند التأمل في هذه المعاني نجد أن أنسبها للسياق: هي الدلالة على الإكثار من الفعل. ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف (ص 70).

والتعبد لله تعالى. فجمع له بالمخالفة بين صيغة الفعل والمصدر بأمره أن يتكلف في العبادة وأن يتصبر لها، حتى يألفها فإذا ألفتها أرشد إلى أن يكثر منها مداومة عليها. وفي هذا إيجاز واختصار لطيف جدا. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يلفت النظر أن الأمر الذي يدل على التكلف والتدرج جاء بصيغة الفعل الذي يناسب الحدوث والتجدد، وجاء بصيغة الاسم في الأمر الذي يدل على الثبوت والاستقرار.

- من أمثلة هذا أيضا قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (النساء) فقد جاء مع الفعل (يُضِلُّ) الذي ماضيه (أضَلَّ) المصدر (ضلالا) الذي فعله (ضَلَّ)، على النحو التالي:



والفعل (أضَلَّ)<sup>5</sup> يدل على التعدية، أي أن فاعله صار مفعولا به، في حين أن الفعل (ضَلَّ) يدل على اتصاف الفاعل بالفعل. وعلى هذا يكون المعنى على أن الشيطان يسعى في إضلال العبيد فيقابلونه بضلال من أنفسهم، فاجتمع في هؤلاء إضلال وضلال، وقد عبرت الآية عن ذلك بأقصر لفظ وأوجزه.

ج- العدول من صيغة مصدر إلى آخر: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (النور) قَالَ يَنْقُورُ لَيْسَ بِضَلَالَةٍ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ الأعراف: ٦٠ - ٦١، فنوح عليه السلام وصفوه هنا بالضلال الذي هو مصدر الفعل، فنفى عن نفسه (الضلالة) التي هي مصدر المرة أو اسم المرة، والعلة من هذا العدول في الصيغة ظاهرة من تأمل السياق.

<sup>5</sup> أشهر المعاني التي تدل عليها هذه الصيغة سبعة؛ وهي: التعدية: ك-أجلس، التعريض ك-أرهن، الصيرورة ك-أثمر، والمصادفة ك-أبخل، ... وغيرها، عند التأمل في هذه المعاني نجد أن أنسبها للسياق: هي التعدية، ينظر: محمد محي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف (ص 68).

فقوم نوح عليه السلام اتهموه بالضلال ، وقد أكدوا كلامهم ذلك بـ(إن واللام) ووصفوا هذا الضلال بالـ(مبين) إمعانا منهم في اتهامه بذلك، بل واستعملوا لذلك (في) الدالة على الانغماس والدخول في الشيء بتمكن، فكان مقتضى ذلك أن يقابل بتأكيد أقوى منه، فجاء قوله عليه السلام: ﴿ليس بي ضلالة﴾، فعدل عن صيغة المصدر إلى صيغة اسم المرة وأوقعها نكرة في سياق النفي لإفادة عموم النفي، فكأنه يقول: (ليس بي شيء من الضلال)، وقوى هذا النفي بالإتيان بالباء) لنفي أدنى ملابسة بينه وبين الضلال. فنفي أي نوع من أنواع الضلال، ونفي معه أقل القليل منه.

د- العدول من مشتق إلى مشتق: وهذا كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿٦﴾ تَتَّبِعُهَا الزَّادَةُ ﴿٧﴾ قُلُوبٌ يُومِئِدُ وَاجِفَةٌ ﴿٨﴾ أَبْصَرُهَا خَشِيعَةٌ ﴿٩﴾ يَقُولُونَ أَيْنَا الْمَرْدُودُونَ فِي الْخَافِرَةِ ﴿١٠﴾ أَيْنَا كُنَّا عِظْمًا نَخْرَةً ﴿١١﴾ قَالُوا تِلْكَ إِذْ أَكَرَّهُ خَاسِرَةٌ ﴿١٢﴾﴾ النازعات: ٦ - ١٢، ومما نلاحظه أن الفواصل في هذه الآيات جاءت مختومة باسم الفاعل (راجفة - رادفة - واجفة - خاشعة - حافرة - خاسرة) إلا (نخرة) فإنها جاء بالصفة المشبهة للدلالة على ثبات صفة (النخر) للعظام، لأن صيغة (فعل) أبلغ من (فاعل)، وهذا أكثر مناسبة لاستبعاد الكفار المنكرين للبعث.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَدُونَ ﴿٤٣﴾﴾ الأرحمة منّا ومتعالي إلى حين ﴿٤٤﴾﴾ يس: ٤٣ - ٤٤، (فلا صريح) فظاهر السياق أن تكون فلا (مصرخ لهم)، لكن جاء الآية باللفظ الكريم، ولهذا اختلف المفسرون في تأويلها على ثلاثة أقوال:

- أن تكون بمعنى فاعل (صارخ) أي مُسْتغِيث.
  - أن تكون بمعنى مفعول (مصرخ) أي منقذ أو مغيث.
  - أن تكون بمعنى المصدر أي الصراخ نفسه أو فلا إغاثة كما قال الزمخشري.
- والذي يبدو أن الآية تحتل كل هذه المعاني المذكور ، فإن يشأ الله يغرقهم فلا مغيث لهم إن صرخوا، أو يغرقهم فلا صراخ ولا صارخ بأن يستأصلهم أو يأخذهم على حين غرة. وهكذا... فهذا العدول فتح باب تعدد المعاني والدلالات للآية.

د- العدول من صيغة فعل إلى فعل: وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ زُودًا﴾ الطارق: ١٧، فجاء الفعل الأول على صيغة (فَعَّل) مشدد، وجاء الفعل الثاني على صيغة (أفعل)، وذهب بعض المفسرين إلى أن في هذا العدول تحسين لنمط الكلام، إذ لما تكرر الأمر خالف بين اللفظين تنويعا، وذهب بعضهم إلى تأويل ذلك تأويلا بلاغيا، فرأى أن (فَعَّل) دالة على التكثير، ومعناه هنا أنه يدل على طول مدة التمهيل، وهذا مما قد يلقي في القلوب الوهن واليأس، لذلك أعقبها بصيغة (أفعل) معداة بـ(قليل) ليدل على أن تمهيلهم وإن طال فإنه آت لا محالة، فكل آت قريب. وهذا في تصبير للنبي ﷺ.

## المحاضرة: العاشرة.

4- الإعجاز التركيبي: (حروف المعاني + زمن الفعل): ننتقل بعد الجانب السابق إلى جانب آخر هو الجانب التركيبي ويسميه بعضهم بالجانب النحوي: وهو الجانب الذي يعنى بدراسة الكلمات حال ترابطها أو حال دخولها في علاقات نحوية بين بعضها، وإذا كان قد وجدنا في الكلمة سواء من جهة صوتها أو من جهة صيغة كثير من الظواهر الدراسية المتعلقة بهما، فإن الجانب التركيبي أوسع منهما، وعلى هذا فإن ظواهره قضاياها كثير جدا، وهي واسعة الأطراف، لكن سنقتصر منها في هذا الباب على تناول أمرين اثنين هما: حروف المعاني، وزمن الفعل. ولنبدأ مع القضية الأولى:

أ- حروف المعاني: وقبل أن نتطرق إلى بعض قضايا الإعجاز في استعمال حروف المعاني، ينبغي أولا أن نتعرف على طبيعة حروف المعاني في العربية ثم نشرع في المقصود.

أ-1: حروف المعاني: لقد اجتهد الدارسون في دراسة طبيعة اللغة وبيان مكوناتها، واستقر القول على أنها تتألف من ثلاثة عناصر- على الأقل عند جمهور المتقدمين-: على أنها «اسم وفعل وحرف»، حديثنا هنا عن النوع الأخير منها؛ ألا وهو الحرف.

سَمَّوْا هذا القسم بـ: «حرف المعنى» في مقابل «حرف المبنى» بحكم أن هذا تُبْنَى به الكلمة والأول يعرف به المعنى، ولهذا جاء تعريفهم له مبنيًا على هذا الأمر، فقال عنه المرادي (749هـ) ملخصًا الجهود السَّابِقة عليه: «وقد حُدَّ بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط».

ثم شرع في بيان الفُصُول التي جاءت في هذا التعريف، وأهمُّ ذلك «قوله: «فقط» فصل ثان، يخرج به من الأسماء، ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه. فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسم يدل على معنيين: معنى في نفسه، ومعنى في غيره: كأسماء الاستفهام، والشرط، فإن كل واحد منها يدل، بسبب تضمينه معنى الحرف، على معنى في غيره، مع دلالة على المعنى الذي وضع له. فإذا قلت مثلاً: من يقيم أقم معه، فقد دلت (مَنْ) على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، لتضمنها معنى «إِنْ» الشرطية. فلذلك زيد في الحد «فقط»، ليخرج به هذا القسم».

كأنه بهذا القيد يتقاطع مع قول سيبويه حيث يقول: «وَحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل». فقول سيبويه: ليس باسم ولا فعل، هو مدلول قيد «فقط»، لأن كلام سيبويه يمكن أن يحتمل على أن كل وحدة لغوية دلت على معنى في التركيب، ولم يكن ذلك المعنى المدلول عليه معنى اسم أو معنى فعل، وقد مثَّل المرادي للاسم بـ: «مَنْ»، ويمكن أن تُمثَّل للفعل مع فارق بينهما، بـ: «حاشا»، فأحياناً تأتي للدلالة على معنى الفعل، وأحياناً أخرى تأتي للدلالة على معنى في غيرها، وعندئذ تكون حرفاً.

وعندئذ فمفهوم الحرف اصطلاحاً إلى قولهم: «كلمة تدل على معنى في غيرها» وهي العبارة التي اشتهرت بيننا. وشرحها المرادي ذلك بقوله: «أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الاسم والفعل. فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلق؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (الغلام) فهم منه التعريف. ولو قلت: (أل) مفردة، لم يفهم منه معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف. وكذلك (باء الجر) فإنها لا تدل على الإلصاق، حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لأنه لا يتحصل منها مفردة. وكذلك القول في سائر الحروف». فجعل دلالة متوقفة على المتعلق به المذكور معه في العبارة؛ لأن ذكر المتعلقات اللفظية تستلزم معان

تؤثر في الحرف فيتأثر بها، فتعطيه لونا معنويا يخصه. فلما كانت «من» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة ١٢٧]، بين (القواعد والبيت) دلت على بيان الجنس، ولما كانت في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذَلُّوا نَارًا﴾ [نوح ٢٥]، (أغرقوا وخطيئاتهم) صارت «من» دالة على السببية، ولما كانت في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء ١]. كانت دلالة على الابتداء ... وهكذا، فأنت تلحظ التغيرات المعنوية التي أدتها «من»، ففي الآية الأولى بينت أن العام الذي قبلها مخصوص بما بعدها، في الثانية أوضحت سبب هلاكهم، وفي الثالثة بينت موضع بداية الإسراء. وهذا في التعلقات المعنوية، وأشار الجرجاني إلى أنواع (صور) التعلقات النحوية التي هي للحرف.

يتجلى الإعجاز اللغوي لحروف المعاني في القرآن الكريم في عدة صور، نشير منها إلى:

1- توسيع المعنى بحروف المعاني في القرآن الكريم: كثيرا ما أسهمت حروف المعاني في إبراز الخصوبة المعنوية للآية، وثراء مدلولاتها، «وتعدد إشعاعها، بحيث تبدو الجملة القرآنية معها كالماسة المشعة أنني استقبلتها ألفت عليك بأضواء»، لدلالاتها على أكثر من معنى. وهذا التوسع يحصل أيضا بصور متنوعة ومتعددة، منها:

أ- احتمالية تعدد معنى الحرف: فحرف المعنى يحتمل في التركيب أكثر من معنى، السياق يؤيدها جميعا، والأمثلة في هذا كثيرة، فبالإضافة إلى ما أشرنا إليه فيما سبق عن (ما) نشير إلى أمثلة أخرى:

- المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة ١٣]، فقد ذهب الزمخشري والألوسي إلى أن "ال" تحتمل أحد أمرين:

- 1- العهد؛ أي: كما آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه.
- 2- أن تكون للجنس المبين للحقيقة؛ أي: كما آمن الكاملون في الإنسانية. أو جعل المؤمنين كأنهم الناس على الحقيقة، ومن عداهم كالبهائم في فقد التمييز بين الحق والباطل.



- المثل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت ٣٤]، فذهب الطبري إلى أنه يجوز أن يقال:

1- (لا) زائدة لتأكيد أختها السابقة، ويكون الغرض على هذا تأكيد الكلام في عدم التسوية.  
2- إنها دالة على إيجاز حذف مؤذنٍ باحتباك في الكلام، تقديره: وما تستوي الحسنه والسيئة، ولا السيئة والحسنة، «لأن كل ما كان غير مساو شيئاً، فالشيء الذي هو له غير مساو غير مساويه، كما أن كل ما كان مساوياً لشيء، فالآخر الذي هو له مساو، مساو له، فيقال: فلان مساو فلانا، وفلان له مساو، فكذلك فلان ليس مساوياً لفلان، ولا فلان مساوياً له، فلذلك كررت لا مع السيئة، ولو لم تكن مكررة معها كان الكلام صحيحاً». وعلى هذا يكون «المُرَادُ بِالْأَوَّلِ نَفْيُ أَنْ تَلْتَحِقَ فَضَائِلُ الْحَسَنَةِ مَسَاوِيَّ السَّيِّئَةِ، وَالْمَرَادُ بِالثَّانِي نَفْيُ أَنْ تَلْتَحِقَ السَّيِّئَةُ بِشَرَفِ الْحَسَنَةِ. وَذَلِكَ هُوَ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْخَصَائِصِ، وَفِي ذَلِكَ تَأْكِيدٌ وَتَقْوِيَةٌ لِنَفْيِ الْمَسَاوَاةِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ نَفْيٌ تَامٌّ بَيْنَ الْحَسَنَيْنِ: جِنْسِ الْحَسَنَةِ وَجِنْسِ السَّيِّئَةِ لَا مُبَالَغَةَ فِيهِ وَلَا مَجَازَ»

3- وسع الزمخشري دلالة الآية إلى معنى ثالث مفاده: «أن الحسنه والسيئة متفاوتتان في أنفسهما، فخذ الحسنه التي هي أحسن من أختها - إذا اعترضتك حستان - فادفع بها السيئة التي ترد عليك من بعض أعدائك... وقيل: (لا) مزيدة. والمعنى: ولا تستوي الحسنه والسيئة». فههنا معنى ثالث هو التنبيه على تفاضل الحسنات فيما بينها، وتفاوت السيئات فيما بينها، وهذا يفهم من دون (لا)؛ ولهذا عقب على ذلك بالإشارة إلى زيادتها.

وقد جمع بين هذه المعاني جميعاً السَّعدي عندما قال: «لا يستوي فعل الحسنات والطاعات لأجل رضا الله تعالى، ولا فعل السيئات والمعاصي التي تسخطه ولا ترضيه، ولا يستوي الإحسان إلى الخلق، ولا الإساءة إليهم، لا في ذاتها، ولا في وصفها، ولا في جزائها».

ب- التعدد بالتعليق: فمن أبرز الوظائف التي تقوم بها حروف المعاني - كما رأينا ذلك - الربط بين أجزاء التركيب اللغوي؛ من هنا كانت لها سمة التعلق بأجزاء التركيب، لتكوّن معانيها، ومنه للدلالة على معنى التركيب. لكن قد تتعدد احتمالات تعليق الحرف بأجزاء متعددة من التركيب، وعندئذ تتعدد معاني التركيب تبعاً لتعدد احتمالات التعلق.

كانت احتمالاتُ تعدد تعلق الحرف بارزةً في القرآن الكريم خاصة مع حروف الجرِّ،  
ومن أمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ  
أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ ﴾ [البقرة: ١٠٩]، فقد ذهب غير واحد من المفسرين إلى أن  
﴿مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ «متعلق بـ(وَدَّ) أي وَدُّوا ذلك من أجل تشهيههم وحفظِ أنفسهم لا من قِبَل التَّدين  
والميل مع الحق ولو على زعمهم. أو (بحسداً) أي حسداً منبعثاً من أصل نفوسهم بالغاً أقصى مراقبه»،  
كما جاء ذلك عن أبي السعود مثلاً.

- ومن الأمثلة هذا أيضاً: قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢]، فإن  
(فيه) يجوز فيها أن تكون معلقة بـ(لا ريب) ويجوز أن تكون متعلقة بـ(هدى للمتقين)،  
وعلى الأول يكون الوقف على (فيه) وهو مذهب جمهور القراء، وعلى الثاني يكون الوقف  
على (لا ريب) وهي اختيار نافع وعاصم من القراء، كما أشار إلى ذلك الزمخشري وابن  
عاشور.

- وكذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل  
عمران: ٧]، فإنه يحتمل في الجار والمجرور (منه): أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر مقدم لـ  
(آيات) على أنها مبتدأ مؤخر، والجملة كلها حال للكتاب، وعلى هذا غالبية المفسرين.  
ويحتمل أن يكون (منه) متعلقاً بالكتاب حالاً منه، و(آيات) مرتفع به على الفاعلية. وجاء  
أيضاً في كتاب منار الهدى: «ونقل بعضهم أن الوقف عند نافع على منه، ولم يذكر له وجهها، ووجهه  
-والله أعلم- أنه جعل الضمير في منه كناية عن الله: أي هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده، فيكون  
منه بمعنى من عنده، ثم يتدئ آيات محكمات، أي هو آيات محكمات».

هذه أربع محاضرات، وسيأتي باقي المحاضرات فيما بعد. والحمد لله رب العالمين.